بين داعش وكردستان الكبرى.. محور المقاومة صمام الأمان

فارس رياض الجيرودي

نشهد في منطقتنا هذه الأيام ومع مرور ذكرى وعد بلفور، حدثين كاشفين، يمكن أن يشكلا إطاراً ملائماً لنسف طبقات متراكمة من الأساطير التي رسختها الآلة الإعلامية الضخمة المعادية لمحور المقاومة طوال السنوات الماضية، وحاولت من خلالها أن تغير وعي ووجدان شعوب المنطقة لأجيال قادمة.

لذلك يجب ألا يمر الحدثان بشكل عابر ودون أن تعرف شعوبنا من كاد لها ومن تآمر على أمنها واستقرارها وشوه ثقافتها ودينها من جهة، ومن دافع عن أمنها واستقرارها من الجهة الأخرى.

الحدث الأول: إنجاز الإجهاز على داعش في سورية والعراق ولبنان، وذلك مع اقتراب إطباق كفي الكماشة السورية العراقية على من تبقى من مقاتلي التنظيم في منطقة الحدود بين البلدين.

الحدث الثاني: إنجاز إفشال مشروع انفصال كردستان العراق الذي تم عبر ما يشبه حركة شطرنج بارعة انتزع خلالها الجيش والحشد العراقيين منطقة كركوك الغنية بالنفط، بعد عملية تنسيق مع أطراف كردية معارضة لرئيس الإقليم المستقيل مسعود بارزاني، قام بها الجنرال الإيراني قاسم سليماني، الذي زار السليمانية وقرأ الفاتحة على ضريح الرئيس العراقي السابق الكردي جلال الطالباني، ملتقياً قيادات من حزب طالباني الذي كان مقربا في حياته لكل من طهران ودمشق، لينسق سليماني عبر حركة العلاقات العامة البسيطة تلك، الإجهاز على أكبر مخطط تآمري استهدف وحدة دول المنطقة، واستثمرت فيه الولايات المتحدة وإسرائيل منذ الستينيات من الجهود الاستخباراتية الكثير، وخبأته كورقة رابحة للاستخدام في الوقت المناسب.

لكن الإدارة الإيرانية للصراع نزعت الفتيل وحولت قضية كردستان إلى مناسبة لإعادة جمع شعوب ودول المنطقة، بمن فيهم المكون الكردي العراقي نفسه على أجندة مصالح واحدة مشتركة، بدل أن تكون كردستان القنبلة التي تفجر وحدة دول المنطقة وتغرقها في دمائها كما كان مخططاً لها، وكما كان يشتهي الأميركي والإسرائيلي والسعودي، حيث لم يخجل جنرال المخابرات السعودي السابق أنور عشقي من الظهور على شاشات التلفزيون مع إعلان بارزاني عن الاستفتاء مصرحا بأن السعودية «تقف مع كردستان الكبرى لأنها تحد من النفوذين الإيراني والتركي» على حد تعبيره.

وبينما تم إنجاز إفشال الانفصال الكردي بسلاسة ومن دون إراقة دماء، استدعت مواجهة مشروع داعش، لحجم كبير من التضحيات السورية والعراقية واللبنانية والإيرانية وأخيراً الروسية، فالتنظيم ولد ابناً غير شرعي لما سمي زورا «الربيع العربي»، وهو حركة ضخمة منسقة ومرتبة أميركياً، ولم تظهر لأن البوعزيزي أحرق نفسه كما قالت لنا قناة «الجزيرة»، ولا لأن تظاهرات محدودة هتفت في تونس لسقوط النظام، وخصوصا أن التاريخ التونسي الحديث مليء بحركات الاعتراض المحدودة، فحركة «الربيع العربي» جاءت نتيجة تلزيم الولايات المتحدة عملية التغيير المنتظرة في العالم العربي لدولة قطر، ويكفي ما اعترف به رئيس وزرائها ووزير خارجيتها السابق حمد بن جاسم في آخر ظهور له لحسم جدل انطلق مع بداية «الربيع» بين «ثورة» أو مؤامرة، فكل شيء كما قال حمد كان منسقاً ومرتباً أميركياً، والأدوار كانت موزعة على حلفاء الولايات المتحدة في المنطقة منذ اللحظة الأولى، ما ينزع صفة العفوية التي كانت تروج لها «الجزيرة».

مهد الراعي القطري لحركة «التثوير» المضبوطة والموجهة في العالم العربي من خلال «الجزيرة»، الظاهرة الإعلامية التي اخترقت دويلة الغاز قطر بواسطتها الوجدان العربي، وأيضاً من خلال العلاقات التي نسجتها قطر مع تنظيم الإخوان المسلمين القديم والمنتشر على الساحة العربية والذي ظل يرفع شعارات العداء للكيان الصهيوني ولأميركا عقوداً طويلة، قبل أن تنجح عملية إعادة التدوير القطرية في تغييره وجعله ينسجم بشكل تام مع المصالح الإستراتيجية للولايات المتحدة في منطقتنا وعلى رأسها الاعتراف بإسرائيل، حتى أصبحنا نرى حركة إخوانية كحركة النهضة تدافع عن قوانين التطبيع مع العدو الصهيوني في البرلمان التونسي، وصرنا نرى الشخصيات الصهيونية ضيوفاً على البرلمان المغربي الذي يسيطر الإسلاميون على الأغلبية فيه، بينما المتصدون للتطبيع في تونس والمغرب ينتمون لتيارات قومية ويسارية.

ورغم أن حركات «الربيع العربي» استندت إلى قضايا حقيقية عموما، تلامس مصالح وتطلعات قطاعات واسعة من الشعوب العربية، لكنها كانت مع ذلك ومنذ البدايات بعيدة عن أن تكون نتيجة طبيعية لسياقات التطور في المجتمعات العربية ولموزاين القوى الداخلية فيها وصولا للحالة الثورية، كما هي حال الثورة البلشفية أو الإيرانية أو حتى حركة التغيير الجذرية في المجتمع المصري التي قادها جمال عبد الناصر في مصر بعد عام ١٩٥٢.

فبدلا من وجود تنظيم بقيادة واضحة يقود الثورة، رأينا ناشطين تلقوا تدريبات برعاية وتمويل قطري في الولايات المتحدة وأيضاً في دول أوروربا الشرقية، وهي الدول التي سبق أن حركت فيها الـ«سي آي إيه» ثورات ملونة بهدف محاصرة روسيا وتضييق الخناق عليها، كما أن نجاح أول ثورتين من ثورات الربيع في إسقاط رئيسين في كل من تونس ومصر، لم يكن بفضل قوة حناجر المتظاهرين كما صورت «الجزيرة» لجمهورها، بل بسبب تدخل الولايات المتحدة مباشرة مع قيادات جيشي البلدين اللذين يرتبطان بعلاقات تحالف تبعية مع واشنطن، حيث ألقى الرئيس المصري الأسبق محمد حسني مبارك في لقاء مع الكاتبة المصرية لميس جابر بالمسؤولية عن سقوط حكمه كاملةً على الولايات المتحدة الأميركية، مبرئا قائد جيشه المشير محمد حسين طنطاوي من تهمة خيانته، كما أوضح وزير خارجيته أحمد أبو الغيط في لقاء على قناة «روسيا اليوم» أن مبارك شعر بتغير السياسة الأميركية تجاهه بدءاً من الولاية الثانية لجورج بوش الابن، وأن مبارك كان يردد أمامه أن «المتغطي بأميركا عريان».

اتضح لاحقاً أن الهدف من كل حركة «الربيع العربي» إسقاط الدولة السورية، وهو ما كان كفيلا لو تحقق بالإطاحة بحلف المقاومة، وبعزل حزب الله والمقاومة الفلسطينية، وهو أهم ما تستهدفه السياسة الأميركية في منطقتنا، حيث ضحت أميركا بحليفيها مبارك والرئيس التونسي الأسبق زين العابدين بن علي لخلق كرة ثلج متدحرجة تسقط سورية، لكن «الثورة» تعثرت في سورية، مما نتج عنه تراجع الدور القطري في الإستراتيجية الأميركية في المنطقة، وإعادة الاعتبار للدور السعودي، وهذا ما يفسر ما وصفه حمد بن جاسم بـ«التهاوش على الصيدة»، فالسعودية التي انضوت قسرا خلف قطر خلال الطور الأول من الحرب السورية، انتقلت إلى منافسة القطريين على اجتذاب ولاء الجماعات المسلحة مستغلة إخفاق المشروع القطري الإخواني الذي دفع ثمنه أمير قطر الأب حمد بن خليفة بالاستقالة، وهكذا ظهرت داعش رداً على التعثر، ونتيجةً للهزيمتين الإستراتيجيتين اللتين تعرضت لهما الجماعات الإرهابية في سورية في موقعتي بابا عمرو في حمص والقصير في ريفها.

انتهى «الربيع العربي» النهاية الطبيعية والمتوقعة لحركة مولها شيوخ النفط والغاز الذين تعود عقلياتهم للقرون الوسطى، ولا يمتلكون سوى المال مع عقيدة التبعية العمياء للمصالح الاستعمارية الغربية التي مكنتهم من مشيخاتهم وإماراتهم، انتهى «الربيع» إلى داعش وجبهة النصرة، أسوأ تنظيمين فاشيين عرفتهما المنطقة العربية.

لقد ألحق «الربيع» الموهوم بثقافة ودين العرب والمسلمين أفظع تشويه، وأسال دماءهم ودمر مدنهم كما لم يحدث من قبل، وكاد ينجح، لولا صمود شعوب ودول محور المقاومة، في إغراق المنطقة بمئة عام قادمة من حروب التكفير والذبح، كما سبق أن بشر بذلك أحد أهم منظري المحافظين الجدد الأميركيين ريتشارد بيرل، ويكفينا فقط النظر لحال أفغانستان بعد ثلاثين عاماً من انتصار الحركات الوهابية المدعومة من الغرب والممولة بمال النفط فيها، لندرك حجم الخراب والموت اللذين كان يفترض أن تغرق فيهما منطقتنا.

أكد أن مؤتمر «الحوار الوطني» سيعقد قريباً

لافروف: مكافحة الإرهاب في سورية شارفت على النهاية

| وكالات

أكدت موسكو أن مكافحة الإرهاب في سورية شارفت على نهايتها، وأن موعد انعقاد مؤتمر «الحوار الوطني السوري» سيعلن قريباً وأن التحضيرات بشأنه تجري بالتنسيق مع الأطراف السورية والدول الضامنة لعملية أستانا، على حين كشفت مصادر معارضة أن موعد انعقاد المؤتمر سيكون في بدايات الشهر المقبل.

ونقلت وكالة «سانا» للأنباء، عن وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف خلال مؤتمر صحفي مع نظيره الموريتاني أسلكو ولد أحمد بزيد بيه في موسكو أمس قوله: إن «مكافحة الإرهاب في الأراضي السورية اقتربت من النهاية وهذا ما يجعل العملية السياسية بما يخص حل الأزمة في سورية أكثر حيوية».

وأوضح لافروف، أن المهمة الأساسية لمؤتمر «الحوار الوطني السوري» تتمثل في تشكيل الظروف الملائمة للحوار الشامل في سورية وفق قرار مجلس الأمن ٢٢٥٤ والتوصل إلى اتفاق على أساس الإجماع المشترك، مبيناً أن موعد إطلاق المؤتمر سيكون في الأفق القريب لكن حتى هذه اللحظة لا يوجد موعد رسمي ويجري حالياً الاتفاق على جدول أعمال المؤتمر ومدته وتنظيمه.

وأشار لافروف إلى أن الاتصالات بشأن عقد المؤتمر متواصلة مع الحكومة السورية والدول الضامنة لوقف الأعمال القتالية (روسيا- إيران- تركيا) و«المعارضة» في داخل سورية وخارجها، موضحاً أن رد الفعل إيجابي للغاية.

ودعا «المعارضة» المقيمة خارج سورية للسعي نحو حل الأزمة وتغليب مصلحة البلاد على مصالحهم الشخصية، لافتاً إلى أن هذه «المعارضة» تلقت دعم الدول الأجنبية واستخدمت من قبلهم للعمل ضد الحكومة السورية.

وأعرب عن اعتقاده بأن هذا المؤتمر سيفعل أيضاً دور الأمم المتحدة، موضحاً أن موسكو على تواصل مستمر مع المبعوث الدولي الخاص إلى سورية ستيفان دي ميستورا وكذلك مع الدول الغربية والإقليمية بما فيها أمريكا لاطلاعهم على جميع الخطوات التي تتخذ والأمور التي يجب مناقشتها للوصول إلى أكبر فعالية من المؤتمر.

ولفت لافروف إلى أن التنسيق لا يزال قائماً على الأرض بين القوات الجوية الروسية و«التحالف الدولي» الذي تقوده واشنطن لمحاربة تنظيم داعش الإرهابي في سورية.

لكن مصدراً في «المعارضة» السورية، على تواصل مع الجانب الروسي كشف في تصريح نقلته وكالة «سبوتنيك»، أن موعد انعقاد المؤتمر سيكون في بدايات شهر كانون الأول.

من جهته، أكد إسلكو، أن الحوار هو الحل الوحيد لحل الأزمة في سورية، معرباً عن تقدير بلاده للجهود التي تبذلها الدبلوماسية الروسية في محادثات جنيف وأستانا.

يذكر أنه خلال الشهر الماضي، كشف الرئيس فلاديمير بوتين عن مبادرة لعقد «مؤتمر الحوار الوطني»، معتبراً أنه يمكن أن يصبح خطوة مهمة على طريق التسوية السياسية.

وفي وقت لاحق من يوم أمس، أفادت وزارة الخارجية الروسية في بيان أن لافروف أجرى اتصالا هاتفياً مع نظيره الإيراني محمد جواد ظريف، تبادلا خلاله وجهات النظر حول الوضع في سورية، ومهمات التعاون في بحر قزوين.

في غضون ذلك، أكد مساعد رئيس مجلس الشورى الإسلامي الإيراني للشؤون الدولية حسين أمير عبد اللهيان في تصريح تلفزيوني، أن الجيش العربي السوري ومحور المقاومة نجحا في إفشال المخططات التي تستهدف ضرب الاستقرار في المنطقة.

وقال: إن «خطط استخدام داعش لتدمير سورية والعراق آلت إلى الفشل ولذلك بدأت الولايات المتحدة والكيان الإسرائيلي والنظام السعودي عملية جديدة لزعزعة استقرار لبنان»، مشيراً إلى أن أميركا تدرك أن النظام السعودي المغلق عاجز عن الاستمرار في البقاء ولكنها تحاول الحفاظ عليه بالضغط على دول المنطقة من أجل مواصلة خدماته لها وللصهاينة».

دمشق: بيان باريس حول تقرير لجنة «الكيميائي» عدائي وسياستها فشلت في المنطقة

| الوطن - وكالات

أحد مفتشي منظمة حظر الأسلحة النووية والكيميائية خلال تفقده لمركز تابع للدولة السورية (عن الإنترنت – أرشيف)

أدانت دمشق موقف وزير الخارجية الفرنسي جون إيفل لودريان الذي تضمن «اتهاما جائراً لسورية» باستخدام الأسلحة الكيميائية في حادثة خان شيخون، معتبرة أن الموقف «عدائي»، ويأتي بعد إخفاق السياسة الفرنسية في المنطقة.

وقال مصدر مسؤول في وزارة الخارجية والمغتربين في تصريح نقلته وكالة «سانا» «تعبر وزارة الخارجية والمغتربين في الجمهورية العربية السورية عن إدانتها للبيان الذي صدر عن وزير الخارجية الفرنسي بتاريخ ٢٧ تشرين الأول ٢٠١٧ وفيه اتهام جائر لسورية باستخدام الأسلحة الكيميائية في حادثة خان شيخون».

واعتبر المصدر، أن البيان الفرنسي يعكس مرة أخرى نمط السياسة الفرنسية التي لم تتمكن بعد من الخروج من النفق المظلم الذي أدخلتها فيه الحكومات الفرنسية المتعاقبة عبر سياساتها التي أساءت لفرنسا ودورها في حل مشكلات المنطقة والعالم وأدت إلى توريطها في مواقف داعمة للتنظيمات الإرهابية.

وفي ٢٦ الشهر الماضي زعمت اللجنة المشتركة للأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة للتحقيق في استخدام السلاح الكيميائي في سورية، أن القوات السورية ألقت قنبلة كيميائية على خان شيخون الخاضعة لسيطرة «جبهة النصرة» الإرهابية. ورد في اليوم التالي مصدر مسؤول في وزارة الخارجية والمغتربين برفض التقرير «شكلاً ومضموناً».

وفي ٢٧ الشهر الماضي اعتبر لودريان في بيان له أن التقرير «انتهى دون غموض إلى مسؤولية النظام السوري عن هجوم خان شيخون».

وقال المصدر المسؤول في وزارة الخارجية في تصريحه أمس: إن البيان الفرنسي يؤكد على أن التقرير تم إعداده في دهاليز أجهزة الاستخبارات الأميركية والبريطانية والفرنسية والتركية وغيرها بالاعتماد على شهادات إرهابيين من تنظيم جبهة النصرة الإرهابي المدرج على قائمة مجلس الأمن للتنظيمات الإرهابية.

وأكد «رفض الموقف الفرنسي العدائي ومواقف الدول الغربية المماثلة» مجدداً التأكيد على الرفض التام لما تضمنه تقرير آلية التحقيق المشتركة، معتبرا أنه «جاء تنفيذا لتعليمات الإدارة الأميركية والدول الغربية بهدف ممارسة مزيد من الضغوط السياسية والتهديدات العدوانية للسيادة السورية والتغطية على مسؤولية المجموعات الإرهابية ومن يقف خلفها عن حادثة خان شيخون وعلى تورط هذه الدول بتزويد المجموعات الإرهابية بالمواد والأسلحة الكيميائية التي استخدمتها في كل الحوادث التي وقعت في سورية».

وأكد أن «تقارير أجهزة الاستخبارات الفرنسية التي تستند إليها وزارة الخارجية الفرنسية مضللة ولا تستند إلى أي حقائق يمكن الاعتماد عليها وأن تشابه مواقف فرنسا مع مواقف الولايات المتحدة الأميركية ودول غربية أخرى يدل على أن الخارجية الفرنسية لم تتفهم أسباب الفشل التام لسياستها في المنطقة وأنه إذا كانت فرنسا ترغب في المشاركة في الجهد الدولي لمكافحة الإرهاب فإنه يتعين عليها تغيير هذه المواقف ووقف دعمها للتنظيمات الإرهابية».

وفي سياق متصل أكدت وزارة الخارجية والمغتربين مجدداً أن تقرير بعثة آلية التحقيق المشتركة للأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية الصادر في الـ٢٦ من الشهر الماضي يثبت أن الآلية لم تستطع الارتقاء إلى المستوى المطلوب من المصداقية والدقة لتخرج بتقرير لا يمكن أن يوصف إلا أنه غير نزيه وغير حيادي وغير موضوعي وتمت كتابته حتى قبل بدء التحقيقات، وذلك في رسالة إلى كل من الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس مجلس الأمن.

وكان من المفترض أن ينظر مجلس الأمن الدولي أمس، في تقرير اللجنة المشتركة إلا أن الجلسة لم تنعقد حتى إعداد هذا الخبر، وسط توقع محللين بأن تقطع موسكو الطريق على أي محاولة أميركية لاتهام دمشق باستخدام حق النقض الفيتو.

الأركان الروسية: ضباط أوروبيون وأميركيون قادوا ميليشيات مسلحة في سورية

| وكالات

كشف رئيس هيئة الأركان العامة للقوات المسلحة الروسية، فاليري غيراسيموف، أمس، عن وجود حالات سادت فيها أوروبا والولايات المتحدة الميليشيات المسلحة في سورية، لافتاً إلى أن القوى الرئيسية لتنظيم داعش الإرهابي في سورية تم كسرها، وبقي القليل لدحره بشكل نهائي، وأنه يجري تنفيذ الانتقال إلى التسوية السياسية.

وقال غيراسيموف، خلال اجتماع الهيئة القيادية لوزارة الدفاع الروسية، وفق ما نقلت وكالة «سبوتنيك»: «هناك حالات قام فيها ضباط من القوات الخاصة من أوروبا الغربية والولايات المتحدة بالشرق الأوسط بقيادة جماعات مسلحة غير مشروعة في سورية».

وأعلن أنه تم القضاء على نحو ٥٤ ألف مسلح في سورية خلال العامين الماضيين، وقال: «تم تحرير أكثر من ألف مركز سكاني، قتل أكثر من ٥٤ ألف مسلح من التشكيلات المسلحة غير القانونية (بينهم أكثر من ٢٨٠٠ من روسيا و١٤٠٠ من الدول المجاورة لروسيا)».

وأشار إلى أن المستشارين العسكريين الروس في سورية شكلوا فيلقاً من المتطوعين، الذي يبذل جهوداً رئيسية في القضاء على تنظيم داعش الإرهابي. وأكد أنه «في الوقت الحالي القوى الرئيسية لداعش في سورية تم كسرها، وبقي القليل لدحره بشكل نهائي، ويجري تنفيذ الانتقال إلى التسوية السياسية في سورية».

وفي وقت سابق من يوم أمس، أكد وزير الدفاع الروسي، سيرغي شويغو، أن تقنيات الطيران والأسلحة العالية الدقة والبعيدة المدى أظهرت فعاليتها خلال العملية في سورية. وقال الوزير خلال اجتماع الهيئة القيادية في وزارة الدفاع: «أشير إلى أن الأسلحة الحديثة أظهرت فعالية عالية ودقة خلال العمليات في سورية. قبل كل شيء تقنيات الطيران والأسلحة العالية الدقة ذات المدى البعيد». وأشار إلى أن حصة الأسلحة الحديثة من مجمل تسليح القوات الروسية، ارتفعت لتشكل ٥٨,٩ بالمئة، ويجب أن تشكل ما لا يقل عن ٧٠ بالمئة عند العام ٢٠٢٠.

وقال: «نجح رفع مستوى تجهيز القوات بالأسلحة الحديثة مقارنة بالعام ٢٠١٢ بأربع مرات تقريباً، وهو يشكل اليوم٥٨,٩ بالمئة».

وأضاف: «التسارع يسمح لوزارة الدفاع ضمان تنفيذ مهمة التوصل حتى العام ٢٠٢٠ إلى مستوى ٧٠ بالمئة».

إلى ذلك، رجح نائب رئيس لجنة الدفاع بمجلس الدوما الروسي، يوري شفيتكين، أن تبقي روسيا على قواعدها العسكرية في سورية، للحيلولة دون تفاقم الأوضاع من جديد، وفق ما نقلت وكالة «نوفوستي».

شعبان: سورية معنية في حال شنت «إسرائيل» حرباً ضد لبنان ولا نسمح بالاستفراد بحزب الله

| الوطن

قالت المستشارة السياسية والإعلامية في رئاسة الجمهورية بثينة شعبان إنها لا تتوقع أن تشن «إسرائيل» حرباً ضد لبنان مستغلة التطورات الحالية في البلاد بعد استقالة رئيس الوزراء سعد الحريري، مؤكدة أن جبهة المقاومة التي تضم سورية وحزب الله وإيران «قوية ومتماسكة».

وأكدت شعبان في مقابلة مع قناة «الميادين»، أن سورية ستكون معنية في حال شنت «إسرائيل» حرباً ضد لبنان لأن سورية عندما تعرضت لعدوان حزب الله «لم يقصر»، وقالت: «لا نسمح بالاستفراد بحزب الله».

وأبدت شعبان، عدم قلقها من التصعيد السعودي اتجاه لبنان لأن السعودية غير قادرة على فتح جبهات، وقالت: «هذه الأيام سوف تمر والسعودية لن تؤثر على أمن واستقرار لبنان».

ورداً على سؤال حول استقالة الحريري قالت شعبان: «لم نصدر موقفاً حول هذا الأمر، ولكن كرأي شخصي، رئيس وزراء يستقيل في بلد آخر وبهذه الطريقة. هذا ليس لائقاً بلبنان ولكن نحن مطمئنون على لبنان بوجود الرئيس عون والوطنيين.. أمن لبنان هو من أمن سورية وأمن سورية من أمن لبنان».

واعتبرت شعبان، أن استدارة بعض الدول الغربية في مواقفها إزاء سورية «على وشك الاكتمال»، ولفتت إلى أن وفوداً لدول غربية تحاول التواصل مع سورية بالسر، وانتقدت مواقف تلك الدول التي تعلن شيئاً على العلن وتمارس عكسه في الظل.

وقالت: إن أميركا وأوروبا في مرحلة انحدار حقيقي وقوتها على الساحة الدولية هي في موضع تساؤل على حين صعود الصين وروسيا والبريكس ليس في موضع شك.

ولفتت شعبان إلى عدم وجود أي تغير في موقف تركيا اتجاه سورية، وقالت: «هي دولة محتلة كونها تنتشر بشكل غير مشروع على الأراضي السورية ولا يوجد أي ذوبان لأي جليد أو ثلج وسوف نتعامل مع أي قوة غازية ومحتلة على أرضنا».

المستشارة السياسية والإعلامية في رئاسة الجمهورية بثينة شعبان في مقابلة مع قناة «الميادين» أمس (عن الإنترنت)

وأكدت، أن تصرفات الأتراك في الشمال السوري خروج على اتّفاق أستانا.

وأوضحت شعبان أن مدينة الرقة دمرها التحالف الدولي بشكل كامل أمام صمت كامل للإعلام الدولي، وهي «عزيزة ولن نتخلى عن تحريرها كما حررنا دير الزور وغيرها..».

وذكرت شعبان فيما يتعلق بكيفية التعامل مع «قوات سورية الديمقراطية – قسد» التي تسيطر حالياً على المدينة أنه سوف نعمل على تحرير كل جزء من أراضي الجمهورية العربية السورية، وهذا يعتمد على موقفهم هم وسوف نرى ماذا سيتصرفون». ولفتت شعبان إلى أن «ما جرى في العراق يجب أن يشكل درساً لقسد وللنزعات الانفصالية».

وأعربت شعبان عن اعتقادها، بأن تصريح نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية والمغتربين وليد المعلم بشأن التفاوض مع الأكراد والتي أطلقها سابقا «أسيء تفسيره».

وشددت شعبان على أن الحكومة السورية والجيش العربي السوري هو من يجب أن يشرف على معبر نصيب مع الأردن وأن الحكومة لن تقبل بأي شراكة في الإشراف عليه.

وأضافت: «التفاوض مستمر وأحياناً يصل إلى نتيجة وأحياناً ينتكس ولكن حالياً لا يوجد أي جديد أو اختراق..».

وأكدت شعبان، أن سورية لن تتردّد في الدفاع عن نفسها بمواجهة الأطماع الإسرائيلية، وأوضحت أن «إسرائيل» برهنت أن لها اليد الطولى في الحرب على سورية، وأنها تحاول الاستفادة من الحرب على سورية التي تسببت بها مع غيرها.

وأوضحت شعبان أن سورية جاهزة للمشاركة في مؤتمر الحوار الوطني السوري في مدينة سوتشي الروسية، لافتة إلى أن الحكومة السورية كانت وما زالت السباقة في التجاوب مع أي جهد لحل الأزمة بالسبل السياسية.

وأوضحت شعبان، أن مؤسسة «وثيقة وطن» التي تم إطلاقها منذ أيام قليلة في دمشق هي مركز أبحاث يحاول أن يوثق التاريخ الشفوي، وقرر خلال مؤتمره الأول توثيق ثلاثة مشاريع، الأول هو الحرب على سورية من ٢٠١١ إلى ٢٠١٧.

ولفتت شعبان إلى أن المؤتمر هو عبارة عن دعوة لكي يتحمل المثقفون العرب مسؤولياتهم في هذه المرحلة غير العادية التي تمر بها المنطقة، مشيرة إلى أن المؤتمر أكد أن المئات من المفكّرين العرب يتشاركون الهموم ذاتها.

وأكدت شعبان، أن سورية لم تتخلَّ عن دورها العربي حتّى في أصعب أوقات الحرب عليها.